Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2021 Vol.4 No.3 pp:52-67

The role of research laboratories in guidance economic policy in Algeria

Islamic banking as a model

Ali MAHBOUB [1], Ali SENOUSSI [2]

[1] Department economic science, University of M'sila, Algeria, ali.mahboub@univ-msila.dz.
[2] Department economic science, University of M'sila, Algeria, ali.senoussi@univ-msila.dz

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 30/11/2020
Accepted: 05/02/2021
Online: 28/02/2021

Keywords:
Research laboratories.
Economic policy.
Islamic banking.
universities,
Algeria
JEL Code: G21, G29

ABSTRACT

In most countries of the world, laboratories and research centers have become essential to finding solutions and innovation by directing and formulating countries in various fields economically, socially, politically, educationally, etc, as the role and influence of research centers and laboratories in developed countries contribute to the decision, Design policies to address and address them at the lowest costs, After the global financial crisis, many international banks resorted to working in Islamic banking as an alternative, besides being a public demand, it has become necessary for research laboratories to find mechanisms and formulas through legal and frameworks to provide decision makers with an initial map of the policies to be followed in order to attract the largest possible number of dealers and increase the ability of banks to finance projects in order to achieve growth rate.

دور مخابر البحث في توجيه السياسة الاقتصادية في الجزائر

الصيرفة الاسلامية أنموذجا

علي محبوب [1]، علي سنوسي [2]

[1] العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ali.mahboub@univ-msila.dz
[2] العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ali.senoussi@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال30/11/2020
تاريخ القبول: 05/02/2021
تاريخ النشر: 28/02/2021

الكلمات المفتاحية

مخابر البحث.
السياسة الاقتصادية.
الصيرفة الإسلامية.
المؤسسات الجامعية.
الجزائر.
JEL Code: G21, G29

الملخص

أصبحت مخابر ومراكز البحث في معظم دول العالم تلعب دورا أساسيا في إيجاد حلول وابتكار آليات من خلال توجيه وصياغة السياسة العامة للدول في مجالاتها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعليميا وغيرها، حيث أن الدور ومدى تأثير مراكز ومخابر الأبحاث في الدول المتقدمة يساهم في صنع القرار وفي لفت الأنظار للمشكلات والمعضلات التي تواجهها عمليات التنمية ورسم سياسات للتصدي لها ومعالجتها بأقل تكاليف، وبعد الأزمة المالية العالمية لجأت الكثير من البنوك العالمية للعمل بالصيرفة الاسلامية باعتبارها أحد البدائل، إلى جانب كونها مطلب جماهيري أصبح من الضروري على مخابر البحث إيجاد آليات وصيغ من خلال الأطر القانونية والشرعية لمد صناع القرار خريطة مبدئية للسياسات الواجب إتباعها بغية جلب أكبر عدد ممكن من المتعاملين وزيادة قدرة البنوك على تمويل المشاريع بما يحقق نسبة النمو المرجوة.

*Corresponding MAHBOUB Ali

(cc) BY-NC

- **مقدمة:**

نظرا للتطور السريع والمتسارع على جميع الأصعدة الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية التي تشهدها البيئة العالمية، بفعل تأثيرات العولمة وانفتاح الأسواق والمجتمعات والتطلع إلى التطور والرقي والتي أصبحت تتطلب حلولا غير مألوفة في بيئة معقدة بفعل سرعة التطور التكنولوجي والمعرفي والإبداعي، وباعتبار أن هدف التعليم العالي هو الرقي بالمنتوج العلمي وذلك من خلال مساهمة مختلف عناصر البحث المكونة للجامعة ومن بينها مخابر البحث العلمي وذلك لإيجاد حلول لمشكلات ومعضلات وتبني سياسات وإجراءات سواء عبر ملتقيات علمية وطنية أو دولية أو ندوات أو لقاءات تقييمية من خلال إسهامها في مد صناع القرار بالتوجه نحو سياسة معينة، حاولنا من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على الدور الذي تساهم به هذه المخابر في توجيه سياسة الدولة الاقتصادية وكنموذج تطرقنا إلى الصيرفة الاسلامية حيث عرفت انتشارا واسعا في أغلب الدول الإسلامية وغير الإسلامية، مما لفت العديد من المختصين والخبراء في مجال الاقتصاد والمال إلى أن الكثير من البنوك التقليدية في أوروبا وأمريكا، قد أصبحت تعتمد وبقدر من الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، وهذا بغية جلب أكبر عدد ممكن من المتعاملين وزيادة قدرة البنوك على تمويل المشاريع بما يحقق نسبة النمو المرجوّة ومدى جاهزية النظام المصرفي على تبنيه ومن بين أكثر التحديات التي تواجهها هو الاطار التشريعي والشرعي وكيفية تكيفه مع سياسة الدولة، حيث إن التدابير والإجراءات التي أقرها قانون المالية لسنة 2018 في تفعيل الصيرفة الإسلامية جاءت بهدف تحريك عجلة التنمية المحلية ورفع نسبة النمو، وعلى صعيد مخابر البحث تم عقد عدة ملتقيات ومؤتمرات دولية ووطنية وإدراجها في الجامعات من خلال واقع وآفاق الصيرفة الاسلامية في الجزائر وسبل تطبيقها.

إشكالية البحث: يمكن صياغة الإشكالية التي ينطلق منها موضوع البحث كما يلي:

"**هل لمخابر البحث دور في توجيه سياسة الدولة في المجال الاقتصادي في الجزائر؟**"

فرضية البحث: تحقق الأهداف المرجوة لمخابر البحث في توجيه سياسة الدولة إذا كانت هناك خريطة عمل بين هذه المخابر وسياسة الدولة.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في أن المؤسسات الجامعية هي حاضنة لمخابر البحث وللتفاعل الايجابي بين مخابر البحث ومؤسسات المجتمع، وبالتالي نجد أنه آن الأوان لكي توظف هذه المخابر نتائج الأبحاث والاقتراحات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث في:

- إبراز سبل النهوض بنتائج البحوث العلمية لتلبية متطلبات التنمية؛
- تحديد العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة؛
- الوقوف على أداء مخابر البحث في خدمة وتطوير البحث العلمي؛
- مدى قيام المخابر بالأدوار التي تأسس من أجلها.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الاستقصائي أو الوصفي التحليلي في هذا البحث والذي سوف يهتم بوصف الظاهرة والتعبير عنها.

1- دور المؤسسات الجامعية في البحث العلمي:

1-1- المؤسسات الجامعية الدولية في البحث العلمي: كانت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البداية تركز على التعليم وتكوين كوادر التي من شأنها تسيير أعمال الدولة دون أن تحقق هذه الجامعات مكانة وقيمة مضافة، واقتصر دورها على نشر المعرفة دون أن ترتقي بالعمل المرجو منها، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تنامى الطلب على التعليم والتوسع في الطاقة الاستيعابية على مستوى العالم اجمع، والذي أدى إلى تغير طبيعة هذه المؤسسات الجامعية من مؤسسات النخبة إلى مؤسسات جماهرية، والذي أحدث بدوره ضغطا كبيرا في التعامل مع المشكلات المتنوعة التي صاحبت هذا النمو وبالتالي احداث تغييرات جذرية وهيكلية، (فلاح، 2017، صفحة 26). وكنتيجة لهذه المشكلات قامت هذه المؤسسات بالتعديلات في موقفها بصورة مثيرة جعلتها تهتم بالبحث العلمي، ابتداء بتوجه أنظمة التعليم العالي نحو التمايز لمواجهة تحديات جديدة.

يعتبر البحث العلمي أحد المهام التي تقع على مؤسسات التعليم العالي فهي تسعى إلى تنمية المعرفة وتطويرها كما أنه عنصر مهم حيوي في حياتنا كمؤسسة علمية وفكرية، وهو من أهم المقاييس الدالة على الدور القيادي لها في مختلف المجالات العلمية وتعتبر الجامعة بيئة خصبة للبحث العلمي والمكان الأنسب لذلك، نتيجة توفر مجموعة من العوامل جعمت محيطيا ملائما له وهي: (عمارة، 2019، صفحة 48).

- تعتبر الجامعة بيئة علمية مناسبة للقيام بالبحث العلمي بما يهيئه الجو العلمي الخصب وشيوع المعرفة ووجود عدة فعاليات على مستوى الجامعة تساعد على توليد الأفكار؛
- توفر الموارد البشرية مكونة من أساتذة وباحثين يمتازون بالتفوق؛
- توفر مكتبات ووجود كتب علمية ومختلف المراجع المتخصصة في مجالات المعرفة وسهولة الحصول عليها؛
- توفر الامكانيات المادية من مرافق علمية كالمختبرات والمعدات والأجهزة؛
- توفير التمويل اللازم مع التحفيز المادي والمعنوي؛
- تعد الجامعات المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات البحث بصورة منضبطة.

وعليه فإن البحث العلمي يلعب دورا مهما وأساسيا ضمن منظومة البحث العلمي في أي بلد من البلدان التي تشهد التقدم، كما أنه هناك عدة عوامل ومكونات متعددة من الضروري أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في ظل مستجدات العولمة واقتصاديات السوق كما يمكن حصر هذه الأدوار في وضع استراتيجيات لبناء وتطوير القدرات البشرية من جهة وأدوار خاصة بما تقدمه التكنولوجيا من جهة أخرى والذي لا يقتصر هدفه على تطوير البحث العلمي الذي يوسع من نطاق فرص الاختيار بين الأساليب التكنولوجيا المتوفرة غير أنه ينتج عنه براءات الاختراع التي تثري الصناعة وتعمل على التطور والاستمرارية. (تيتيلة، 2016، صفحة 49). وبالموازاة مع تطور الوظائف التي تقوم بها المؤسسات الجامعية برزت ثلاث نماذج متمايزة من الجامعات في العالم، وهي نماذج مبنية بالدرجة الأولى، على التوجه الوظيفي بحيث أن النموذج الألماني يمنح للبحث العلمي الأولوية، أما النموذج الانجليزي فيرتبط بالجانب التكويني للأفراد لخدمة

المجتمع، في حين أن النموذج الفرنسي يعطي أهمية وأولوية للتكوين المهني ويمكن تلخيص النماذج الثلاثة من خلال الجدول التالي: (العقاب، 2016، الصفحات 64-65).

جدول رقم (01) نماذج المؤسسات الجامعية

النموذج الألماني (جامعة البحث العلمي)	النموذج الانجليزي (جامعة التكوين)	النموذج الفرنسي (جامعة مهنية)
يطبق في: ألمانيا، النمسا، المجر، الدول الإسكندنافية، دول البلطيق **يهدف إلى:** البحث العلمي بالدرجة الأولى، بصفته أساس التعليم العالي وأساس خلق الثروة والاندماج في التنمية.	**يطبق في:** جامعة أوكسفورد خاصة، إيرلندا، سكوتلندا، لكنه في هذين الأخيرين ينجذب نوعا ما نحو النموذج الألماني واللاتيني، وساد كذلك الجامعات الأمريكية الجديدية. **يهدف إلى:** تقديم ثقافة عامة وتعليم عالي للطلبة في مجالات الحياة المختلفة وكذا في مجالات المعرفة المجردة وهذا عن طريق ربط الاهتمام بالقيم الثقافية وليس بالقيم العلمية.	**يطبق في:** فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، البرتغال، اسبانيا، وإن كانت هذه الأخيرة قد حاولت الجمع بين النماذج الثلاثة. **يهدف إلى:** التكوين المهني، أو الاعداد لعالم الشغل كون الجامعة مؤسسة تكوينية تقدم تعليما عاليا متخصصا لتخريج كفاءات قادرة على تولي مناصب الشغل.

المصدر: (العقاب، 2016، صفحة 65)

1-2- المؤسسات الجامعية الجزائرية في البحث العلمي: إن الجزائر ليست بمعزل عما يجري من تطورات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، بالخصوص في هذا الوقت الذي تتوفر فيه المعرفة، فأصبح من الضروري التفكير في المساهمة في انتاج المعرفة والمساهمة في الرصيد المعرفي العالمي.

لقد تطور التعليم الجامعي تطورا كبيرا، وتحاول الجزائر بدورها أن تعطي الأولوية لهذا القطاع وللجامعة وذلك بصفتها منبع للعلم والمعرفة، لأنها لا تتيح للطلبة الحصول على كافة المعارف وتضع بين أيديهم كافة الامكانيات تاركة لهم حق البحث في جو من الحرية الأكاديمية تضمن الرقي المعرفي.

1-2-1- نظرة عامة على الجامعة الجزائرية: تعتبر الجامعات في دول العالم الثالث المستهلك الأساسي للمعرفة الغربية، بكل أشكالها وأنواعها وفي مختلف المجالات، مما أدى إلى تركيز الاهتمام والاتصال صوب الجامعات والمراكز العلمية في الدول المتقدمة. إن خريجو الجامعة الجزائرية بفعل عددهم الكبير نسبيا، لم تعد لهم تلك المكانة السابقة التي كانت لأسلافهم، فالتطور الكمي الكبير الذي عرفته المنظومة التربوية، أدى إلى تمييع الشهادات.

إن الأزمة التي التي تعيشها الجامعة الجزائرية، أزمة تعود في عمقها إلى تراكم تاريخي لمشكلات عديدة، ناتجة عن تسيير لا عقلاني، عطل وظيفة الجامعة التعليمية والبحثية.

كما أن أهداف التعليم العالي والجامعة في الجزائر انحصرت في شقها التقليدي وبقيت فارغة من محتواها المعرفي واكتفت بشكل عام بمجرد توفير الحد الأدنى من المعرفة التي تؤهل المتخرجين للحصول على شهادة ووظيفة. تعتبر الجامعة

الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي وإفريقيا حيث تأسست سنة 1909. وكانت الكليات كلها محصورة في العاصمة، ولقد كان طلبة هذه الجامعة من أبناء الأوروبيين تقريبا، حيث عمد المستعمر في ذلك الوقت، إلى نشر ثقافة الجهل في أوساط المجتمع الجزائري ومحاربة الهوية الاسلامية والعربية للمجتمع، بالإضافة إلى عملية الفصل في التعليم والتكوين بين الجزائريين والأوروبيين إضافة إلى كونها الجامعة الوحيدة على المستوى الوطني وضمت أربع كليات: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية العلوم والفيزياء، كلية الطب والصيدلة، كما يمكننا القول أن هذه الجامعة أنشئت خصيصا لخدمة أبناء المستوطنين الأوروبيين أكثر من خدمتها لأبناء المجتمع الجزائري. (العقاب، 2016، صفحة 78). بالرغم من الانجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية من اعداد كفاءات علمية متخصصة ومؤهلة في ميادين الحياة المختلفة، إضافة إلى تحقيق فكرة المواطنة، واحساسه بمشكلات وطنه والمشكلات العالمية. (قاسم، 2013، صفحة 126).

غير أننا نقف على مواطن خلل كبيرة، ولا سيما على صعيد جودة التعليم والتكوين والبحث، حيث أدى عدم الاتساق بين مخرجات التعليم العالي من جهة، واحتياجات سوق العمل و التنمية من جهة أخرى، إلى انعزال الجزائر عن المعرفة والمعلومة بالإضافة إلى إهمال البحث العلمي وجعله عمل ثانوي. (صخري و مرايمي، 2008، صفحة 232).

1-2-2- مشاكل الجامعة الجزائرية: ويمكن تلخيص أهم مشاكل الجامعة الجزائرية في:

- **مشكلة الإرادة السياسية:** عدم وجود ارادة سياسية قوية لدعم البحث العلمي والتعليم العالي، والاستفادة من نتائجه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنها لا تلاقى لتطوير البحث العلمي والرفع من الكفاءة التعليمية. حيث نجد أن العديد من القوانين والقرارات بقيت حبر على ورق. (بوحوش، 2001، صفحة 2)
- **أزمة المشاركة في الإدارة:** حيث تتم إدارة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من قبل أفراد تم اسناد المسؤولية من طرف السلطات الرسمية، مما يؤثر في كثير من الأحيان على عمل الجامعة كمنبر علمي وتعليمي. (قاسم، 2013، صفحة 133).
- **المركزية في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالجامعة:** عدم تماشي هذه القرارات في الكثير من الأحيان مع واقع وبيئة وإمكانيات كل جامعة.
- **كثرة عدد الطلبة:** يعود سببه إلى تشجييع الجزائر للتعليم مما أدى إلى السعي لاستيعاب الكم الهائل من الطلبة عن طريق الاستثمار في بناء الجامعات، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالكم على حساب النوعية. (العقاب، 2016، صفحة 83).
- **بطالة خريجي الجامعة:** بسبب كثرة عددهم من جهة وبسبب عدم تماشي شهاداتهم وكفاءاتهم مع متطلبات سوق العمل مما أفقد المؤهل الجامعي الكثير من برقيه. (سيد، 2011، صفحة 31).
- **ضعف في التمويل:** المخصص للأبحاث والاعتماد شبه كلي على تمويل الدولة، وهذا من بين الأسباب الرئيسية في فشل الجامعات في تحقيق الأهداف. (فوزي، 2007، صفحة 7).
- عدم تناسب مخرجات الجامعة مع حجم الانفاق عليها.

- **إهمال مهمة نشر الوعي والمسؤولية لدى النخبة:** البعد التام عن توعية الطلاب بمشكلات المجتمع وقضاياه وبمتطلبات التنمية وتأمين المستقبل، والاكتفاء بتقديم محاضرات في تخصصات مختلفة. (بن حمد، 2005، صفحة 172).
- **مشكلة الحرية الأكاديمية:** عدم السماح للجامعة بمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة من خلال الواقع وفي الميدان، وجعل البحث الجامعي يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة.
- **اتساع الفجوة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي:** من خلال عزلتها وانغلاقها على نفسها مهملة بذلك الشراكة والانفتاح والذي سيضمن بدوره تكوين نوعي يستجيب لمتطلبات السوق.
- ضعف التوجه للتخصصات الحديثة.
- ضغط التدريس.
- مشكلة لغة التعليم والبحث.
- انتشار ظاهرة الغش.

2- دور مخابر البحث في الجامعة الجزائرية.

2-1- نشأة مخابر البحث العلمي الجزائرية وتطورها:

فكرة إنشاء المخبر مستمدة من المرسوم التنفيذي 49/244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر وتنظيمه وسيره، تبنت الجزائر سياسة جديدة لتطوير البحث العلمي ونشر المعرفة، ولذلك بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتفعيل السياسة الوطنية لترقية البحث العلمي والنهوض به والذي كان محور القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الأول في تاريخ البحث العلمي بالجزائر يوم 22 أوت 1988، ويعكس هذا القرار الأهمية التي توليها الجزائر للبحث العلمي، وتكريسه كعامل أساسي في تطوير بقية القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ويهدف هذا القانون إلى:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولولجي؛
- رد الاعتبار لوظيفة البحث العلمي بالجامعات باعتبارها وظيفة أساسية من وظائف الجامعة؛
- دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطير التكنولوجي وتجسدت سياسة الدولة لإنعاش وتطوير قطاع البحث العلمي من خلال إصدار المراسيم التنفيذية 99-244 والتي حددت قواعد إنشاء مخابر البحث العلمية. (بوخملة، الصفحات 63-64)

بحيث تم انطلاقا من سنة 2000 اعتماد وإنشاء مخابر البحث العلمي بمختلف مؤسسات التعليم الجامعية عبر الوطن، والتي غطت مختلف التخصصات والميادين العلمية وبهذا أبحت هذه المخابر العلمية بمثابة الوحدة القاعدية للبحث العلمي، وقربت محيط البحث من الأساتذة الجامعيين ما شجع انضمام أعداد متزايدة من الأساتذة في مجال البحث بهذه المخابر.

الجدول رقم 02: تطور عدد المخابر في الجزائر للفترة 2000-2019.

السنوات	عدد المخابر	العدد الاجمالي
2000	262	262
2001	133	395
2002	72	467
2003	51	518
2005	15	533
2006	22	555
2007	21	576
2008	16	592
2009	44	636
2010	57	693
2011	129	822
2012	236	1058
2013	153	1211
2014	57	1268
2015	90	1358
2016	7	1365
2017	1	1366
2018	89	1455
2019	16	1471

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى احصائيات (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020)

الشكل رقم01: عدد مخابر البحث العلمي في الجزائر للفترة 2000-2019

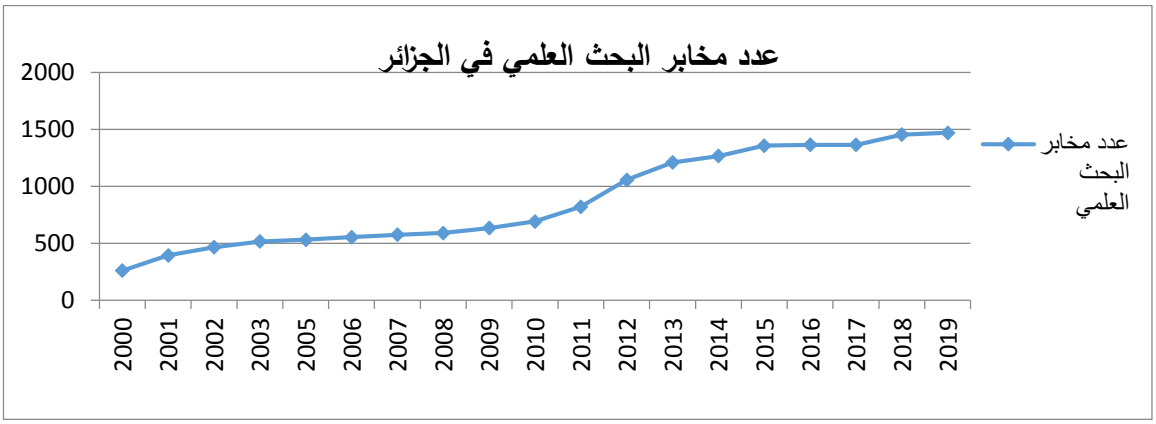

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ تطور عدد المخابر العلمية منذ سنة التأسيس حيث تم اعتماد سنة 2000، 262 مخبر ليرتفع بعده ليتجاوز عتبة 1058 سنة 2012، واستمرت هذه الزيادة ليصل عددها في نهاية سنة 2019 إلى 1471 مخبر بحث في جميع التخصصات وعبر الجامعات الجزائرية.

2-2- معايير وشروط انشاء مخابر البحث في الجزائر:

تختلف المعايير والشروط من دولة إلى أخرى حسب اهتمامات المجتمع ومتطلباته، أما فيما يتعلق بمخابر البحث الجزائرية: فإنه حسب المادة 5 من المرسوم يتم انشاء مخبر البحث على أساس المقاييس التالية:

- أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد؛
- حجم وديمومة البرنامج العلمي والتكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث؛
- نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة؛
- إنجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه؛
- تحقيق أهداف البحث والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد.

2-3- أنواع مخابر البحث بالجامعات الجزائرية: هناك نوعان من مخابر البحث بالجامعة الجزائرية:

- مخبر خاص في إطار برنامج البحث بمؤسسة الإلحاق.
- مخبر مشترك في إطار برنامج موحد بين مؤسستين أو أكثر.

ويتكون مخبر البحث العلمي حسب المادتين 10 و11 من المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد انشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره من: (المرسوم التنفيذي رقم 99-244، 1999)

- مدير مخبر البحث، ويزود بمجلس علمي، ويتكون من مسؤولي فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث؛
- يشرف على كل مشروع بحث تدخل في اطار برنامج المخبر؛
- يمكن لرئيس الفرقة أن يكون رئيسا لمشروع بحث.

رابعا: مهام وأهداف مخابر البحث الجزائرية:

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد انشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره المهام التي تسند لمخبر البحث العلمي الجزائري، فالمادة رقم 3 جاءت مجملة كالتالي: يكلف مخبر البحث الخاص أو المشترك بإنجاز أعمال البحث المتعلقة بموضوع أو عدة مواضيع في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أما المادة 4 فقد تم التفصيل في هذه المهام وهي كالتالي:

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد؛
- إنجاز الدراسات وأعمال البحث العلمي التي لها علاقة بهدفه؛
- المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطاته؛
- المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث؛
- ترقية نتائج أبحاثه ونشرها. (المرسوم التنفيذي رقم 99-244، 1999)

3- مساهمة مخابر البحث في توجيه السياسة الاقتصادية في الجزائر – الصيرفة الاسلامية رؤية مستقبلية –

دخلت الصناعة بالصيرفة الاسلامية إلى الجزائر مع بداية التسعينات كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع المالي والمصرفي، تمخض عنها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي لعب دورا مهما وجوهريا في ظهور البنوك الاسلامية في الجزائر بطريقة مباشرة حيث ينص القانون الماباشر على السماح بإنشاء أو دخول بنوك اسلامية إلى الجزائر، وبقي قطاع الصيرفة الاسلامية ينتظر إقرار تشريعات التي يحتاج إليها من البنك المركزي لتنظيم عمله في السوق، حيث لم ينص القانون مباشرة على السماح بإنشاء بنوك أو دخول بنوك اسلامية إلى الجزائر، وإنما سمح في إطار تكريسه لمعالم اقتصاد السوق وإرساء مبادئ التحرير المالي والمصرفي بدخول البنوك الاسلامية إلى الجزائر، من خلال تأسيس فروع لها في الجزائر مما سمح بفتح أول بنك اسلامي في الجزائر في 20 ماي 1991 وهو بنك البركة الجزائري، وتدعمت تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الاسلامية بإنشاء بنك السلام الجزائر سنة 2008 ليكون ثاني بنك يوفر إمكانية تغطية احتياجاته التمويلية وفق صيغ وآليات تتماشى مع أحكام الشرعة الاسلامية، وتم عقد العديد من الملتقيات الوطنية منها والدولية بمشاركة مخابر البحث الجامعية في إيجاد آليات وصيغ شرعية وقانونية واقتصادية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

3-1- إطار مفاهيمي حول الصيرفة الاسلامية.

3-1-1- تعريف الصيرفة الاسلامية: تعتبر كأهم قطاع للتمويل الاسلامي في النظام المصرفي الاسلامي وهو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشرعة الاسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء. (معمر، 2014، صفحة 276)

ويتعرف على أنها مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها وفق الشريعة الاسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا. (الرفاعي، 2009، صفحة 40)

3-1-2- تعريف البنوك الاسلامية: عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية على أنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ أحكام الشريعة الاسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء". (إتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، 1977، صفحة 5)

- **مبادئ الصيرفة الاسلامية:** لقد حددت الشريعة الاسلامية مبادئ عملية، يجب على المصارف الاسلامية أن تتقيد بها، من أهمها:
  - تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء؛
  - العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول؛
  - النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة بعدم الدخول في معاملات وعقود تحتوي على الجهالة؛ الغرر؛ الإسراف؛ التعسف؛ السحت والغبن.
  - استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس. (يحياوي، 2013، صفحة 2)
- **ضوابط الصيرفة الاسلامية:** تنقسم صيغ التمويل التي تقدمها المصارف الاسلامية إلى مجموعتين أساسيتين هما:

- **صيغ العائد الثابت:** ممثلة في صيغ المرابحة؛ السلم؛ الاستصناع والإجارة وتتميز عادة بثبات العائد المحقق؛ (بسويح، نمر، و ميموني، 2020، صفحة 21).
- **صيغ المشاركة في الربح والخسارة:** والتي تقوم على مبدأ الغنم والغرم، والتي تتجسد في صيغ المضاربة؛ المشاركة؛ المزارعة والمساقاة، بالإضافة إلى صيغة القرض الحسن حيث تعتبر هذه الأخيرة مع صيغ المشاركة في الربح والخسارة. (زيرق و علالي، 2019، صفحة 10).

3-2- مساهمة مخابر البحث في تطور مكانة الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

إن توجه الجزائر نحو الصيرفة الاسلامية أصبح أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي يحضى به تلك المعاملات في المجتمع الجزائري، مما دفع بمتخذي القرار في الدولة الجزائرية للتفكير في تنويع المنتجات المصرفية، وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم 03: : مساهمة مخابر البحث في تطور مكانة الصيرفة الاسلامية

السنة	تطور مكانة الصيرفة الاسلامية
1990	إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب إتفاقية التأسيس بتاريخ 26 فيفري 1990 في الجزائر.
1991	تأسيس أول بتك اسلامي في الجزائر بنك البركة في 20 ماي 1991
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في 26 مارس 2000
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الاسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة عبر مؤسسة عمومية تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003، ومول هذا الصندوق مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب، بدون أية فوائد، ورافقه حينها شعار "اعطه المال ليصبح مزكيا هو الآخر".
2005	تنظيم ملتقى دولي حول: المصارف الاسلامية: واقع وآفاق، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر.
2006	تأسيس ثاني بنك اسلامي في الجزائر بنك السلام الجزائر في جوان 2006، إعتماد شركة تأمين اسلامي من قبل وزارة المالية عام 2006، وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية.
2008	تنظيم المنتدى الافريقي الثالث للتمويل الاسلامي في الجزائر العاصمة.
2009	تنظيم ملتقيات دولية منظمة عن طرق مخبر بحث حول: الأزمة المالية وبديل البنوك الاسلامية، في عدد من الجامعات الجزائرية.
2010	تنظيم ندوة علمية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، بين جامعة سطيف والبنك الاسلامي للتنمية من تنظيم مخبر بحث الجامعة.
2001 - 2013	إطلاق حملة "لا للفوائد الربوية"، التي انطلقت في 2011، بعدد مشاركين يفوق 9 آلاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الاجتماعي، وبالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر أرجاء التراب الوطني، للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية، وكانت أهم مطالب الحملة هو إلغاء سعر الفائدة المحدد بـ

	1% في وكالة تشغيل الشباب لونساج أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من أجل دعم الشباب.
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2013، ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والاسلامي، حيث بلغت القروض الممنوحة وفق التمويل الاسلامي 22% سنة 2013
2013	الملتقى العلمي الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية، يومي 8 و 9 ديسمبر 2013 بالمدرسة العليا للتجارة، ومن بين أبرز محاور الملتقى تطبيق الصكوك الاسلامية في ظل القانون الجزائري والخروج بجملة من التوصيات تحث فيها الحكومة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالصناعة المالية الاسلامية.
2014	المؤتمر الدولي في موضوع: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5-6 ماي 2014 الموافق 5-6 رجب 1435 من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة سطيف 1، ومن أبرز محاور الملتقى واقع وآفاق صناعة الصكوك الإسلامية واستشراف تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري، وأهمية الصكوك الاسلامية للاقتصاد الجزائري واستشراف مستقبلها والتحديات المقترنة بها.
2014	تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الاسلامية والتمويل الاسلامي وتزايد إقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختف جامعات الوطن وع ضرورة دراسة مقياس الصيرفة الاسلامية في الليسانس، ومنح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الاسلامي، كما شهدت العديد من الملتقيات والمؤتمرات التي تهدف إلى نشر الوعي المصرفي الاسلامي.
2015	انعقاد ملتقى حول الصيرفة الاسلامية في الجزائر والتي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر، وأنه الخبراء إلى ضرورة تعديل قانون القرض والنقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الاسلامية في السوق المالية الجزائرية، معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكلفه الدستور لكل الجزائريين.
2016	مناقشة خبراء حول الفرص الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية وكذلك الآفاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال، خاصة وان التقديرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20% من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الاسلامية في العالم والتي تقدر بنحو 350 مليار دولار.
2017	قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الاسلامية بالتشاور مع الخبراء والمختصين في مجال الصيرفة الإسلامية وفقهاء في الشريعة الاسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي.

	تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الاسلامية، وهي بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك التوفير والاحتياط CNEP وبنك التنمية المحلية BDL من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض التي تخص على وجه الخصوص مواده 67 و68 و73 والذي يتوقع منه أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات.
2018	توسع نوافذ إسلامية في البنوك العمومية أي أن التجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات التي تتطابق مع الشريعة الإسلامية، وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الاسلامية المعتمدة، وتنظيم يوم برلماني في المجلس الشعبي الوطني حول الصيرفة الاسلامية الواقع والآفاق 04 أفريل 2018 تمت معالجة هذا الموضوع من خلال 04 محاور هي: الصيرفة الإسلامية، مدلولها وشروطها (المفهوم، الخصائص، الأهداف، أسباب الانتشار). صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية. (التمويل على أساس المشاركة في عائد الاستثمار. التمويل على أساس المديونية). الاطار القانوني والشرعي للصيرفة الإسلامية (تقنين العمل المصرفي. تنظيم العلاقة مع البنك). تجربة البنوك الجزائرية في العمل بالصيرفة الإسلامية.
2018	مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الاسلامية بالمركز الجامعي تيبازة بالتعاون مع مخبر الدراسات في المالية الاسلامية و التنمية المستدامة يومي 17 و18 أفريل 2018، بمشاركة نخبة من العلماء والخبراء والأساتذة من داخل الوطن وخارجه، وبمشاركة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الأعلى الاسلامي الجزائري.
2018	الملتقى الوطني الأول حول مساهمة المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، المركز الجامعي البيض يوم 02 ماي 2018.
2019	الملتقى الدولي دور منتجات الابتكار المالي الاسلامي في تطوير الصناعة المالية الاسلامية ومتطلبات تطبيقها، من تنظيم جامعة البليدة يومي 20 و21 جوان 2019، ومن بين أهم التحديات التي نتاقشها الملتقى هو: الاشكاليات المرتبطة بالخلاف الفقهي، وضعف تنافسية المؤسسات المالية الاسلامية وعدم وضوح الاطارين التشريعي والتنظيمي.
2019	الملتقى الدولي الرابع للمالية الاسلامية الموسوم بـ: تحديات الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية المنظم من طرف المدرسة العليا للتجارة بالقليعة يومي 17 و18 نوفمبر 2019، ومن أبرز التوصيات المؤتمر: دعوة إلى مراكز البحوث والجامعات وإلى جميع الباحثين والمهتمين بالمؤسسات المالية الاسلامية إلى العناية بالتوجه نحو إقامة مؤسسات التنمية وشركات الأعمال وأسواق المال وصناديق الاستثمار ليكون مسارا مكملا لمسار المصارف التشاركية التجارية
2020	دعوات للنشر في كتب جماعية دولية منظمة من طرف مخابر بحث في مجال الصيرفة الإسلامية نذكر منها:

	* مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة الأغواط في مشروع كتاب جماعي محكم دولي حول: تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر بين ضوابط التأسيس ومتطلبات النجاح. * مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة الأغواط في مشروع كتاب جماعي محكم دولي حول: الشبابيك الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح.
2020	مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الاسلامية 02، بجامعة تيبازة بالتعاون مع مخبر الدراسات في المالية الاسلامية و التنمية المستدامة يومي 18 و19 فيفري 2020 الموسوم بـ: مستقبل المالية الاسلامية في ظل التطورات المعاصرة في الجزائر، وبرعاية كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبالتعاون مع كل من الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الاسلامية ماليزيا والمجلس الاسلامي الأعلى والنادي الاقتصادي الجزائري، ومن بين أهداف هذا المؤتمر: مد صناع القرار بخريطة مبدئية للسياسات الواجب إتباعها بناء على نتائج المؤتمر، مع تقييم واقعي لمستقبل المالية الاسلامية في الجزائر.
2020	الملتقى الوطني الموسوم بـ: آفاق الصيرفة الاسلامية في الجزائر: الفرص والتحديات المنظم من طرف مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة – الأغواط/ الجزائر بتاريخ 12 أفريل 2020 الموافق لـ 18 شعبان 1441، ويهدف هذا الملتقى إلى تقديم حلول تطبيقية لنجاح تجربة الصيرفة الاسلامية في الجزائر، واستشراف معالم التحديات التي تواجه الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

المصدر: (بن عزة و بلدغم، 2018، صفحة 83)

ثالثا: قراءة أولية حول النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الخاص بالمصرفية الإسلامية.

إن النظام القانوني الجديد رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يعتبر بدوره خطوة مهمة، ومرحلة فارقة في تاريخ توطين للمصرفية الإسلامية في الجزائر.

ومن خلال مواد هذا النظام فهي شاملة لمعظم متطلبات النظام القانوني المصرفي في هذه المرحلة بالذات في الجزائر، في انتظار تدعيم هذا النظام بأدلة إرشادية تراعي خصوصيات المصرف الإسلامي والشبابيك الإسلامية في حكمه من حيث الضوابط الشرعية، والمعالجة المحاسبية، والنشاطات المحرمة شرعا وقانونا، وتطوير المنتجات، وغيرها .

غير أننا لاحظنا أشياء محدودة نظنها مهمة نوردها في النقاط الآتية:

-المادة 4: تم تسمية العقود الشرعية بالمنتجات وهذا غير معهود في واقع الصناعة المالية الإسلامية، فالمنتجات مبنية على عقد شرعي، وقد يستسيغ بعض القانونيين تسمية العقد منتجا.

-المادة 6: (المشاركة). تم التطرق في هذه المادة إلى هدف المشاركة وهو تحقيق وتعظيم الأرباح من دون الإشارة إلى تحمل الخسائر بين الأطراف. وكما هو معروف أن المشاركة تكون في الربح والخسارة في رأس المال الذي يتم المساهمة به وهي أهم خاصية في عقد المشاركة.

–المادة 7: (المضاربة). تسمية صاحب المال في المضاربة ب"مقرض للأموال" كما ورد في هذه المادة من هذا النظام، مما قد يحدث التباسا في فهم طبيعة المضاربة، وصفة الأطراف المتعاقدة، وآثارها.

–المادة 8: (الإجارة). تشرحها بشكل عام، حيث أنها لا تشير إلى مال الأصل المؤجر والذي يتطلب عقد الإجارة التي تنتهي بالتمليك.

–المادة 9: (السّلَم). تم تسميتها بـ " الدفع الفوري والنقدي" وهي لاتفي بالغرض إذ قد يفهم منها أن دفع جزء من الثمن كاف لإنفاذ العقد. والمعروف أنه دفع كامل الثمن أو المبلغ في مجلس العقد شرط أساسي في عقد السلم .بالإضافة إلى ذلك، فإن مصطلح " شراء سلعة" قد يفهم منها سلعة معينة، ولا تعيين في السلم كما هو معروف .

– المادة 14: (شهادة المطابقة الشرعية). لتحقيق الامتثال الشرعي.

– المادة 22: خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية بالبنوك والمؤسسات المالية مع احتمال تعارض القوانين مع أحكام الشريعة الإسلامية، قد يلجأ بنك الجزائر إلى المواءمة بين الشريعة وبعض القوانين عند الحاجة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما حدث في بعض البلدان الرائدة في المصرفية الإسلامية.

خاتمة: أصبحت مختلف دول العالم تولي أهمية بالغة بنشاط البحث العلمي إذ ترصد له أموال كبيرة من أجل ضمان إنتاج علمي تستفيد منه الدول في عصر تحول فيه الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مبني على المعرفة، اهتمت الجزائر منذ عقدين من الزمن لمخابر البحث العلمي في المؤسسات الجامعية من خلال سن القوانين وإصلاح النظام بغرض النهوض بقطاع التعليم العالي وادماجه مع المتغيرات الواقعية بغرض النهوض به، كما أعطيت لهذه المخابر عدة صلاحيات من أجل زيادة انتاجها العلمي، من النتائج التي توصل إليها البحث:

- ضرورة الانفتاح على الفضاء الاجتماعي العام من خلال تثقيف فئات المجتمع والترويج لأفكار هذه المخابر عن طريق وسائل النشر والتغطية؛
- معرفة مدى تأثير تصنيف مخابر البحث على الانتاج العلمي؛
- ضرورة تبني المشاريع البحثية لمخابر البحث؛
- رفع كفاءات الباحثين من خلال برامج التدريب وتبادل الخبرات؛
- رغم الاقبال على المنتجات المصرفية الاسلامية في الجزائر، إلا أن البنوك التي تقدم تلك العروض تواجه الكثير من التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الاسلامية لنشاطها؛
- تعاني المصارف الاسلامية في الجزائر من غياب تقنين خاص بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الاسلامية، إذ لا وجود لمثل هذا الوعاء على مستوى البنك المركزي.

– **قائمة المصادر والمراجع:**

إتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية. (1977). **الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية**، القاهرة، مصر، 1977، المادة 05. *الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية*.

إكرام بن عزة، و فتحي بلدغم. (2018). **مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر**. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01*.

العبيدي عمارة. (2019). **واقع إدارة الكفاءات بمؤسسات قطاع التعليم العالي بالجزائر من خلال مخابر البحث بالجامعة دراسة حالة جامعة حمة لخضر بالوادي**. *أطروحة دكتوراه تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة الجزائر 3، الجزائر*.

المرسوم التنفيذي رقم 99-244. (1999). **المرسوم التنفيذي رقم 99-24 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد انشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره.ع.77**. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*.

حسن محمد الرفاعي. (2009). **دور صيغ الصيرفة الاسلامية في إدارة الأزمة الراهنة. بحث مقدم إلى مؤتمر: *تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال***، *جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن*.

داليا الجيوشي فوزي. (2007). **مشاكل التعليم الجامعي في مصر. *مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار***، *مركز استطلاع الرأي العام، مصر*.

راشد الكثيري بن حمد. (2005). **برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية للإصلاح**. *ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول- استشراف مستقبل التعليم، مصر، 17-21 أفريل 2005*.

سارة تيتيلة. (2016). **دور المواقع الالكترونية في تثمين نشاطات ومخرجات مخابر البحث**. *أطروحة دكتوراه في علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة2، الجزائر*.

سوسن زيرق، و سارة علالي. (2019). **واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر – دراسة ميدانية**. *مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01*.

عمار بوحوش. (2001). **أبعاد مشاكل البحث العلمي في الجزائر**. *ندوة من تنظيم جمعية المعرفة والبحث العلمي: إشكالية البحث العلمي في الجزائر، يوم 01 ماي 2001 الجلفة، الجزائر*.

عمر صخري، و محمد مرايمي. (2008). **الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**. *مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، القاهرة، مصر، 2008*.

فطوم معمر. (2014). **استراتيجية تطوير صناعة التمويل الاسلامي في الجزائر**. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 10*.

فوزية بوخملة. (بلا تاريخ). **مخابر البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وتحديات البيئة الرقمية: دراسة ميدانية بمخابر البحث العلمي لجامعات قسنطينة**. *أطروحة دكتوراه تخصص تقنيات المعلومات في الأنظمة الوثائقية*.

كريمة فلاح. (2017). **مطابقة و تكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية وفق مواصفات مالكوم بالدريج للتعليم**. *أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر*.

كمال العقاب. (2016). **دور مخابر البحث الجامعية في إنتاج المعرفة في الجزائر**. *أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر*.

محمد عبد الله قاسم. (2013). **أزمة التعليم العالي في الوطن العربي والتحديات المعاصرة واقع وبدائل**. *مجلة شؤون عربية، العدد 113، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية*.

منى بسويح، ربيحة نمر، و ياسين ميموني. (2020). **ادارة مخاطر صيغة المرابحة في التمويل المصرفي االسالمي**. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*.

موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (02 11, 2020). ***دليل مخابر البحث العلمي***. تم الاسترداد من http://dalilab.dgrsdt.dz/site/index.php?option=5

وفاء وآخرون يحياوي. (2013). **دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة**. *ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الاسلامية، صفاقس، تونس*.

يوسف محمد سيد. (2011). **أبعاد أزمة التعليم العالي: دراسة تحليلية**. *مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم العالي، رؤية لجامعة المستقبل، 22-24 ماي، القاهرة، مصر*.